



مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

تقرير لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة

يسر المدير التنفيذي أن يقدم طي هذا تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتصل ببرنامج الأغذية العالمي. ويشمل التقرير بنودا مختلفة من جدول الأعمال، على النحو التالي:

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2011
(WFP/EB.A/2012/6-A/1)

آلية الشراء الأجل
(WFP/EB.A/2012/6-B/1)

تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات
(WFP/EB.A/2012/6-C/1)

التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات
(WFP/EB.A/2012/6-D/1)

التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي، ومذكرة من المدير التنفيذي حول التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي
(WFP/EB.A/2012/6-E/1)

تقرير المراجع الخارجي بشأن إدارة الموارد البشرية في برنامج الأغذية العالمي، ورد إدارة البرنامج عليه
(WFP/EB.A/2012/6-F/1)

تقرير المراجع الخارجي بشأن الاستعداد للطوارئ فيما يتعلق بدعم تكنولوجيا المعلومات في برنامج الأغذية العالمي، ورد إدارة البرنامج عليه
(WFP/EB.A/2012/6-G/1)

تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي
(WFP/EB.A/2012/6-H/1)

تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان الثانية عشرة-4 والثالثة عشرة-4 (ج) من اللائحة العامة)
(WFP/EB.A/2012/6-I/1)



Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/2012/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I)/3

17 May 2012

ORIGINAL: ENGLISH

May 2012



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

المجلس

الدورة الرابعة والأربعون بعد المائة

روما، 11-15 يونيو/حزيران 2012

تقرير الدورة الرابعة والأربعين بعد المائة للجنة المالية

روما، 14 مايو/أيار 2012

الموجز

نظرت اللجنة خلال دورتها الرابعة والأربعين بعد المائة في عدد من المسائل المتعلقة بالشؤون المالية، والميزانية، والإشراف المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي، وذلك قبل أن ينظر بها المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2012.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المجلس

إن المجلس مدعو إلى الإحاطة بأراء وتوصيات لجنة المالية فيما يتصل بالمسائل التي نظر فيها المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2012.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن هذه الوثيقة إلى:

السيد ديفيد ماكشيري (David McSherry)

أمين لجنة المالية

رقم الهاتف: +3906 5705 3719

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

جدول المحتويات	
الصفحة	
4	مقدمة
5	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2011
6	آلية الشراء الأجل
8	تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات
8	التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات
10	التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي ومذكرة من المدير التنفيذي بشأن التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي
11	تقرير المراجع الخارجي بشأن إدارة الموارد البشرية في برنامج الأغذية العالمي، ورد إدارة البرنامج على التوصيات
12	تقرير المراجع الخارجي بشأن الاستعداد للطوارئ فيما يتعلق بدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برنامج الأغذية العالمي ورد إدارة البرنامج على التوصيات
13	تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي
13	تاريخ ومكان انعقاد الدورة الخامسة والأربعين بعد المائة
13	أية مسائل أخرى
14	الملحق الأول – وثائق للعلم

تقرير الدورة الرابعة والأربعين بعد المائة للجنة المالية

روما، 14 مايو/أيار 2012

مقدمة

- 1- قدمت اللجنة إلى مجلس منظمة الأغذية والزراعة ومجلس برنامج الأغذية العالمي التقرير التالي عن دورتها الرابعة والأربعين بعد المائة.
- 2- وحضر الاجتماع إلى جانب رئيس الدورة، السيد MOUNGUI MÉDI، الأعضاء التالية أسماؤهم:
 - السيد Olyntho Vieira (البرازيل)
 - السيد Laurent D. Couliati (بوركينافاسو)
 - السيد Shobhana K. Pattanayak (الهند)
 - السيد Hideya Yamada (اليابان)
 - السيدة منار صباح محمد الصباح (الكويت)
 - السيد Vladimir V. Kuznetsov (الاتحاد الروسي)
- 3- وحضر محل الأعضاء، الممثلون البديلاء التالية أسماؤهم:
 - السيدة Kristina Gill عينت لتحل محل السيد Travis Power بوصفها ممثلة أستراليا في هذه الدورة؛
 - السيد Alan Romero Zavala عين ليحل محل سعادة السيد Miguel Ruíz-Cabañas Izquierdo بوصفه ممثل المكسيك في هذه الدورة؛
 - السيدة Eva van Woersem عينت لتحل محل السيد Ronald Elkhuisen بوصفها ممثلة هولندا في هذه الدورة؛
 - السيد معاوية التوم الأمين البخاري عين ليحل محل السيد محمد الطيب الفقي النور بوصفه ممثل السودان في هذه الدورة؛
 - السيدة Elizabeth Petrovski عينت لتحل محل السيدة Karen Johnson بوصفها ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الدورة؛
- 4- ولاحظت اللجنة عدم تمثيل المغرب في الدورة الرابعة والأربعين بعد المائة.
- 5- ويمكن الاطلاع على مؤهلات كل ممثل بديل بتنزيلها من الموقع الشبكي للأجهزة الرئاسية والدستورية في العنوان التالي:

<http://www.fao.org/unfao/govbodies/gsbhome/finance-committee/substitute-representatives/en/>

- 6- وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة الرابعة والأربعين بعد المائة للجنة، بأكملها أو في جانب منها، مراقبون صامتون من الدول الأعضاء التالية:
- ألمانيا
 - النرويج

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2011

7- ناقشت اللجنة الحسابات السنوية المراجعة لعام 2011 وبيان الرقابة الداخلية الذي استُحدث مؤخراً، مشفوعاً بإحاطة من أمانة البرنامج تناولت بالتفصيل العناصر الرئيسية في الكشوف المالية المراجعة للبرنامج. وأوضحت الأمانة أهم أسباب التغيرات في العناصر الرئيسية وانخفاض رصيد المساهمات المستحقة القبض (1.8 مليار دولار أمريكي مقابل 2.5 مليار دولار أمريكي في عام 2010)، وزيادة المخزونات (766 مليون دولار أمريكي مقابل 700 مليون دولار أمريكي في عام 2010) وزيادة الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين (349 مليون دولار أمريكي مقابل 309 ملايين دولار أمريكي في عام 2010). وأوضحت الأمانة أيضاً أسباب العجز الذي بلغ 281 مليون دولار أمريكي في الكشف المالي الثاني لعام 2011 مقارنة بعام 2010.

8- وأبلغت اللجنة أن الأمانة أدخلت في عام 2011 للمرة الأولى كشفاً بشأن الرقابة الداخلية موقَّعاً من المدير التنفيذي لتوفير ضمانات إضافية لتأكيد فعالية الرقابة الداخلية في البرنامج. وعرضت الأمانة لمحة موجزة عن العملية الموسَّعة المتبعة في إعداد بيان المدير التنفيذي، بما في ذلك تجميع "بيانات الضمانات" من 130 مديراً فيما يتعلق بالرقابة الداخلية كل في مكتبه/شعبته، وهي تشكّل الأساس لبيان الرقابة الداخلية. وكمقياس إضافي للمساءلة، اعتمدت جميع بيانات الضمانات التي قدّمها المديرون من واحدٍ على الأقل من مستويات الإشراف العليا. وأعربت الأمانة عن سعادتها لإبلاغ اللجنة بأن معدل تقديم البيانات بلغ 100 في المائة.

9- وأعرب مراجع الحسابات الخارجي عن سروره لإبلاغ اللجنة بانتهائه من إجراء عملية مراجعة الحسابات السنوية لعام 2011 وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وأشار إلى أن الحسابات السنوية تعبر بأمانة من جميع الجوانب المادية عن المركز المالي لبرنامج الأغذية العالمي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، وعن أدائه المالي وأداء تدفقاته النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

10- وطلبت اللجنة توضيح عدة جوانب تقنية في الحسابات السنوية لعام 2011:

- تحديد معايير للاستثمار على الأجلين القصير والطويل. أوضحت الأمانة أن البرنامج استخدم معايير مختلفة تراعي اعتبارات السوق لقياس أداء مختلف الحوافظ وأن ذلك خضع لرصد من لجنة الاستثمار والفريق الاستشاري المعني بالاستثمار.
- مستوى النشاط التشغيلي والضوابط الداخلية على النقد والقوائم. أوضحت الأمانة أن مجموع نفقات النقد والقوائم تزيد بمبلغ 213 مليون دولار أمريكي (بما في ذلك التكاليف المصاحبة) عن المستوى المقترح في خطة الإدارة، وأنه توجد ضوابط داخلية للتخفيف بقدر معقول من المخاطر التي ينطوي عليها ذلك.
- تطوّر الفائض والعجز. أوضحت الأمانة أن الفوائض المتراكمة من الفترة 2008-2011 تبلغ 1.3 مليار دولار أمريكي وسيجري تنفيذها في السنوات التالية.

- الضمانات التي يمكن أن تحصل عليها لجنة المالية بشأن بيان الرقابة الداخلية. أشارت الأمانة والمفتش العام إلى أن بيان الرقابة الداخلية كشف إداري من المدير التنفيذي يعبر عن المسؤولية الأولى التي تتحملها الأمانة إزاء الرقابة الداخلية في كافة الجوانب.
- تفاصيل المبالغ المشطوبة المطلوب تمويلها من الحساب العام، ولا سيما المبالغ المرتبطة بالموارد والموظفين. أشارت الأمانة إلى أنه قد تم تحديد هذه المبالغ المشطوبة بعد تحليل مستفيض لكل حالة والتحقيق فيها، وأنه لا يتم اللجوء إلى التمويل من الحساب العام إلا في الحالات التي لا يتاح فيها مصدر ملائم لتمويل المشروعات. وإضافة إلى ذلك فإن المبالغ المشطوبة تتعلق كلها تقريباً بموردين خارجيين وبرصيد ضئيل (أقل من 5 000 دولار أمريكي) تتعلق بالموظفين.
- توضيح الكشف الخامس المتعلق بالميزانية وتوصية مراجع الحسابات الخارجي بشأن تخطيط الموارد. أشارت الأمانة إلى أنها ستقوم بوضع عملية مفصلة للميزنة وأنها ستبحث إدراج عمود جديد في الكشف الخامس مع تفاصيل الموارد التي أتيحت للمشروعات للمساعدة على فهم وتقييم كشف الميزانية.

11- إن اللجنة:

- أقرت بأن الحسابات السنوية المراجعة للبرنامج لعام 2011 حصلت على رأي لا تشوبه أي تحفظات من مراجع الحسابات الخارجي؛
- طلبت من البرنامج مواصلة التأكد من أن تقييم الخبراء الاكثوريين للالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين قريب قدر المستطاع من الواقع؛
- اعترفت بأنه ينبغي النظر إلى العجز في عام 2011 ضمن سياق أطول أجلا على ضوء الفوائض المتراكمة من الفترات السابقة؛
- شجعت البرنامج على تنفيذ كل التوصيات المقدمة من مراجع الحسابات الخارجي؛
- أوصت المجلس التنفيذي بالموافقة على الحسابات السنوية المراجعة لعام 2011؛
- أوصت المجلس التنفيذي بأن يحيط علماً بتمويل المبالغ المشطوبة والخسائر من الحساب العام، بقيمة 752 890 دولارا أمريكيا، وفقا للمادة 12-4 من النظام المالي.

آلية الشراء الآجل

- 12- ناقشت اللجنة وثيقة آلية الشراء الآجل التي عرضتها الأمانة. وأبرزت الأمانة أن آلية الشراء الآجل اتسعت في عام 2011 لتشمل كميات أكبر من الأغذية من غير الحبوب، وتغطية جغرافية أوسع، والتوريد المحلي من أسواق البلدان النامية. ومع إنشاء خطين من خطوط الإمدادات في شرق أفريقيا وغرب أفريقيا في عام 2011، ازدادت الطلبات على هذه الآلية. واختصرت المكاتب القطرية في المتوسط 56 يوماً من زمن الإمداد باستخدام 147.5 مليون دولار أمريكي، أي 98 في المائة، من المبالغ المخصصة لشراء الأرصدة الغذائية.
- 13- وبالنظر إلى أن التشغيل على هذا المستوى من القدرة قد أدى إلى الحد من التوسع الإضافي فقد اقتُرحت الأمانة زيادة المبلغ المخصص من مرفق تمويل رأس المال العامل من 150 مليون دولار أمريكي إلى 300 مليون دولار أمريكي مع الحفاظ في الوقت ذاته على السقف المحدد بمبلغ 557 مليون دولار أمريكي لميزانية مرفق تمويل رأس المال العامل. ومن شأن ذلك أن يُخفِّض المبلغ المتاح للتمويل بالسلف التقليدية من 407 ملايين دولار أمريكي إلى 257 مليون دولار أمريكي، بينما سيزيد في

الوقت ذاته من توافر التمويل للحساب الخاص لآلية الشراء الآجل، وهو ما سيمكّن البرنامج من تلبية الطلبات المتزايدة، وتحسين الكفاءة التشغيلية، واختصار فترات الاستجابة. ومع السقف المقترح والبالغ 257 مليون دولار أمريكي، ستواصل الآلية تقديم القروض للعمليات والخدمات المؤسسية على أساس الإيرادات المتوقعة، دون المساس بالتمويل بالسلف التقليدية. وبهذا السقف المقترح لن تتغير نسبة التمويل بالسلف عن 6 إلى 1 مدعومة باحتياطي تشغيلي قدره 92.9 مليون دولار أمريكي.

14- وتوجّهت اللجنة بالشكر إلى الأمانة على الوثيقة والمقترح. وطرح أعضاء اللجنة تساؤلات بشأن تدابير تخفيف المخاطر والمسؤولية عن رصد تلك التدابير. وردّت الأمانة بأن الفريق الاستشاري يستعرض جميع طلبات الشراء الآجل وقيّم المخاطر ويبلغها إلى رئيس الشؤون المالية المسؤول عن إدارة آليات التمويل بالسلف في البرنامج.

15- وتساءلت اللجنة عمّا إذا كان المقترح المعروف عليها لم يكتمل بعد، نظرا لأن السقف قد ارتفع من 60 مليون دولار أمريكي إلى 150 مليون دولار أمريكي قبل 18 شهرا فقط. وأكدت الأمانة الحاجة إلى زيادة رفع سقف الميزانية حيث باتت آلية الشراء الآجل تشكّل جزءا من صُلب عمل البرنامج في الوقت الذي تزداد فيه طلبات المكاتب القطرية بشأن الحصول على مشتريات من المرفق بما يتجاوز القدرة على تلبيةها بالمستوى الحالي للميزانية.

16- وطلبت اللجنة معلومات إضافية عن الحلول المبتكرة للقيود المفروضة من المانحين، مثل توسيم الأكياس. وأشارت الأمانة إلى مختلف خيارات معالجة مسألة إبراز صورة المانحين في مختلف مراحل سلسلة الإمداد من الشراء حتى التوزيع.

17- وطلبت اللجنة توضيحا للفرق بين التمويل بالسلف التقليدية وآلية الشراء الآجل. وأكدت الأمانة أن الآلية مرتبطة بالإيرادات والمتطلبات بينما ترتبط السلف التقليدية بمشروعات وضمانات محدّدة.

18- وطلبت اللجنة توضيح الحاجة إلى التماس الموافقة على هذه الزيادة، مع الإشارة إلى قرار الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2010 بشأن "استعراض مرفق تمويل رأس المال العامل". وأشارت الأمانة في ردّها إلى أن الموافقة القانونية من المجلس التنفيذي غير مطلوبة وإن كان من الأفضل لتسيير الشؤون المالية طلب موافقة المجلس على مشروع القرار.

19- إن اللجنة:

- **رحبت** بالوثيقة التي عرضت آلية مبتكرة لإجراء عمليات الشراء بكفاءة أكبر مع اختصار الفترات الزمنية وتوفير المرونة وتحسين خيارات التخطيط أمام المكاتب القطرية للبرنامج؛
- **أعربت** عن تقديرها للتدابير المحدّدة للتخفيف من المخاطر الملازمة للآلية؛
- **شجّعت** الأمانة على تصميم عمليات وإجراءات مناسبة لرصد المخاطر؛
- **لاحظت** أهمية استخدام آلية الشراء الآجل للاستجابة لاحتياجات الطوارئ في شرق أفريقيا والأقاليم الأخرى؛
- **أعربت** عن الحاجة إلى إحاطة عن طرائق تنفيذ الآلية من أجل تحسين فهم أدائها والمساعدة على وضع مؤشرات الأداء الرئيسية؛
- **أكدت** الحاجة إلى أن تبقى نسبة التمويل بالسلف 1:6، وهي نسبة ترى أنها أساسية للتخفيف من المخاطر التي تتعرض لها الآلية؛
- **أوصت** المجلس التنفيذي بأن يوافق على تخصيص ما يصل إلى 300 مليون دولار أمريكي من مرفق تمويل رأس المال العامل للحساب الخاص لآلية الشراء الآجل.

تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات

20- ناقشت اللجنة وثيقة تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات التي قدمتها الأمانة. وأشارت الأمانة بصفة خاصة إلى أن عضوية ثلاثة من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات ستنتهي في عام 2012 وهم: السيدة Elvira Lazzati (الأرجنتين) في 8 يونيو/حزيران؛ والسيد أنطون أنطون (لبنان وفرنسا) في 6 يوليو/تموز؛ والسيدة Kholeka Mzondeki (جنوب أفريقيا) في 9 نوفمبر/تشرين الثاني.

21- وكان فريق الاختيار المعني بتعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات، الذي شكّل بناء على طلب المجلس التنفيذي أثناء الدورة العادية الأولى المنعقدة في فبراير/شباط 2012، قد اجتمع في 20 مارس/آذار واقترح تجديد عضوية أعضاء لجنة مراجعة الحسابات الثلاثة المنتهية عضويتهم وإطاراً زمنياً عاماً لاختيار أعضاء لجنة مراجعة الحسابات في المستقبل، مع مراعاة فترة عضوية الأعضاء الحاليين. كما لاحظت الأمانة أن اللجنة شجعت الفريق على مواصلة تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات من خلال عملية تعيين من الخارج.

22- إن اللجنة:

- **أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي على تجديد عضوية أعضاء لجنة مراجعة الحسابات الثلاثة المنتهية عضويتهم (السيدة Elvira Lazzati، والسيد أنطون أنطون، والسيدة Kholeka Mzondeki)؛**
- **أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي على الإطار الزمني المقترح لاختيار أعضاء لجنة مراجعة الحسابات في المستقبل والعمل به.**

التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات

23- قدم السيد أنطون أنطون رئيس لجنة مراجعة الحسابات التابعة لبرنامج الأغذية العالمي التقرير السنوي الثامن للجنة، الذي يغطي الفترة من 1 أبريل/نيسان 2011 إلى 31 مارس/آذار 2012، التي اجتمعت خلالها اللجنة ثلاث مرات. ووضع هيكل التقرير بحيث يظهر مجالات المسؤولية السبعة للجنة مراجعة الحسابات الموصوفة في الاختصاصات الجديدة.

24- وأفادت لجنة مراجعة الحسابات في تقريرها بأنها تحظى بتعاون كامل من إدارة البرنامج والمدير التنفيذي ومكتب المجلس التنفيذي الذي تجتمع به دورياً في كل اجتماعاتها. وأبرز التقرير أيضاً رضا لجنة مراجعة الحسابات بتقييم المعهد الدولي لمراجعي الحسابات الداخليين؛ واستعمال سجل المخاطر للبرنامج من جانب عدد متزايد من مكاتبه؛ وإدراج بيان أفضل ممارسات الرقابة الداخلية الذي وقّع عليه المدير التنفيذي مع الحسابات السنوية المراجعة؛ وموافقة مراجع الحسابات الخارجي على الكشف المالية بدون تحفظات.

25- ولم تعترض لجنة مراجعة الحسابات على اقتراح الأمانة بشأن تنقيح معايير تقديم وثائق المجلس التنفيذي إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة المالية ولجنة مراجعة الحسابات. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى فعالية التكاليف للبرنامج وهو يتفق مع ممارسة الحوكمة الجيدة للمؤسسات. وأكدت لجنة المالية أن من الواجب مراعاة الفوارق في الوضع، والاختصاصات، ومستويات المسؤوليات عند النظر في المقترحات المتعلقة بمعايير تقديم وثائق المجلس التنفيذي وقررت دراسة هذه المسألة في الوقت المناسب حال عرض الاقتراح.

26- وأعربت لجنة المالية عن قلقها إزاء الاقتراح الذي يفيد بقيام أعضاء لجنة مراجعة الحسابات بزيارات ميدانية إلى عمليات البرنامج. وأشارت إلى أنه يجب تحديد القيمة المضافة من هذه الزيارات بصورة واضحة لتجنب ازدواج جهود مراجعي الحسابات الخارجيين والداخليين وعدم وضع أعباء عمل إضافية وغير ضرورية على عاتق موظفي المكاتب الميدانية. وأوضح رئيس لجنة مراجعة الحسابات للجنة المالية أن الغرض من الزيارات الميدانية هو إعطاء أعضاء لجنة مراجعة الحسابات فكرة عن كيفية عمل البرنامج.

27- وقدمت اللجنة دعوة إلى لجنة مراجعة الحسابات لتقديم اقتراح بشأن الزيارات الميدانية، بما في ذلك تحليل للتكاليف والمنافع.

28- وردا على الشواغل المتعلقة بالمبالغ الكبيرة من ضرائب القيمة المضافة التي لا يزال يتعين تسديدها إلى البرنامج، أوضحت لجنة مراجعة الحسابات أنها اقترحت الاستعانة بخبير في قانون الضرائب. ورحبت لجنة مراجعة الحسابات بوضع البرنامج لبند لتعويض الخسارة المحتملة لهذه الأموال.

29- وفيما يتعلق بعضوية رئيس مكتب الرقابة، فإن لجنة مراجعة الحسابات ترى أن البند الذي ينص على أنه لا يحق لأي رئيس سابق لمكتب الرقابة التماس العمل في البرنامج بعد أن ينهي فترة أو فترتين من فترات الخدمة المؤلفة من أربع سنوات، يمكن أن يثني الأشخاص عن تقديم طلبات الترشح لهذا المنصب. وستناقش لجنة مراجعة الحسابات هذه المسألة في المستقبل لترى ما إذا كان من الممكن اقتراح أنواع عمل في البرنامج يمكن أن تكون مقبولة.

30- إن اللجنة:

- **رحبت** بوجود رئيس لجنة مراجعة الحسابات وبالتقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات؛
- **دعت** لجنة مراجعة الحسابات إلى إيلاء اهتمام خاص لدورها كهيئة استشارية وتجنب ازدواج الجهود مع الهيئات الإشرافية الأخرى في البرنامج؛
- **لاحظت** الاقتراح المتعلق بالزيارات الميدانية وأكدت الحاجة إلى إثبات وجود منافع واضحة لهذه الزيارات؛
- **أحاطت علما بالتقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات لينظر فيه المجلس التنفيذي.**

التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي ومذكرة من المدير

التنفيذي حول التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي

31- وفقا للنظام الأساسي للبرنامج، سيُقدم التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي إلى المجلس التنفيذي لينظر فيه. وقدّم المفتش العام تقرير عام 2011 إلى لجنة المالية، وتلاه عرض لمذكرة أعدها المدير التنفيذي استجابة للتقرير، قدمه رئيس الديوان.

32- ورحبت اللجنة بكلتا الوثيقتين وهنأت المفتش العام على التقرير الواضح والمنظم وسهل القراءة. وجرت مناقشة عامة، تضمنت المسائل الرئيسية التالية.

33- وأبلغت اللجنة بأن أعمال الرقابة المضطلع بها والمبلغ عنها لم تشر في عام 2011، شأنه شأن الأعوام السابقة، إلى أي نقاط ضعف كبيرة في عمليات الرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر الموجودة في جميع أرجاء البرنامج والتي يكون لها آثار ضارة على إنجاز أهداف البرنامج.

- 34- ولاحظت اللجنة أنه تم التغلب على العديد من أوجه ضعف نظم الرقابة المحددة في التقارير السابقة نتيجة إجراء تحسينات على البنية الأساسية. وعلى الرغم من ذلك، كان من الواضح أن هناك فرصا للمزيد من التحسين.
- 35- وأعربت اللجنة عن تقديرها لأن المدير التنفيذي عبر في رده عن نيته معالجة المجالات التي يمكن تحسينها والتي طرحها المفتش العام.
- 36- ولاحظت اللجنة أن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات خضع لتقييم خارجي للجودة واعتمد بوصفه يتوافق مع أعلى معايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين.
- 37- وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء الخسائر الناتجة عن التدليس مقارنة بالاسترداد المسجلة. واستمعت اللجنة إلى رد بشأن الإجراءات الإدارية المتخذة تجاه الموظفين المعنيين وأقرت سياسة عدم التسامح مطلقا التي يعتمدها البرنامج.
- 38- والتمست اللجنة توضيحات فيما يتعلق بعدد تقارير المراجعة الداخلية للحسابات المرضية وغير المرضية جزئيا فضلا عن التغييرات في خطة عمل المراجعة الداخلية للحسابات. وتم الإيضاح بأن المخاطر الناشئة خلال السنة تطلبت تغييرات في خطة العمل، وأن العدد المتناقص من تقارير مراجعة الحسابات غير المرضية يعتبر مؤشرا جيدا عن عمل البرنامج، حيث ستكون هناك فرصة على الدوام لإدخال التحسينات استجابة للتقارير المرضية جزئيا.
- 39- واستفسرت اللجنة عن التحديات التي تواجه التنسيق المشترك بين الوكالات في بعض حالات الطوارئ المعقدة، وجرى التوضيح بأن هذه التحديات تتعلق بالانتقال من الإغاثة إلى الإنعاش في أعقاب حالات الطوارئ الكبرى.
- 40- ودعت اللجنة الإدارة إلى أن تخصص المسؤوليات بصورة واضحة لتنفيذ سياسة مكافحة التدليس والفساد.
- 41- وتنتظر اللجنة باهتمام نتائج التقييم التنظيمي السريع الذي تضطلع به الأمانة حاليا والذي سيدرج اقتراحات المفتش العام الواردة في تقريره، حيث ستشكل الأساس لقرارات مهمة سيتخذها البرنامج.
- 42- إن اللجنة:

- أعربت عن تقديرها للجهود التي بذلها المفتش العام وفريقه؛
- أبلغت المجلس التنفيذي، وفقا للمادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي لبرنامج الأغذية العالمي، بأن يحيط علما "بالتقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي"؛
- رحبت "بمذكرة المدير التنفيذي حول التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي" وأبلغت المجلس التنفيذي بأن يحيط علما بالوثيقة؛
- أبلغت المجلس التنفيذي بتشجيع الإدارة على الاستفادة من فرص مواصلة التحسين التي أبرزها التقرير.

تقرير المراجع الخارجي بشأن إدارة الموارد البشرية في برنامج الأغذية العالمي،

ورد إدارة البرنامج على التوصيات

- 43- ناقشت اللجنة تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن إدارة الموارد البشرية في البرنامج. وأوضح مراجع الحسابات الخارجي أن الهدف الرئيسي من المراجعة تمثل في القيام بتقدير ما إذا كانت سياسات الموارد البشرية متوائمة مع احتياجات التوظيف الديناميكية في البرنامج وما إذا كانت تتلقى الدعم من عمليات تتصف بالمصداقية والشفافية تبني الثقة بين الموظفين. وقد شملت المراجعة مقر البرنامج في روما وسبعة مكاتب قطرية وأربعة مكاتب إقليمية.

44- كما أوضح مراجع الحسابات الخارجي أن خمس عشرة توصية قدمت إلى الأمانة وهي تتصل بتخطيط قوة العمل وقرارات التوظيف وتقييم الأداء وتنمية القدرات. ويبيّن التقرير أن ظروف العمل وأحوال المعيشة الصعبة في مراكز عمل تتصف بالمشقة، والغموض الذي يشوب التمويل، والهيكل اللامركزي كلها عوامل تشكل المحركات الرئيسية لتخطيط الموارد البشرية وتنفيذها في البرنامج.

45- وأكدت الأمانة قبول التوصيات إذ أنها تدلّل على الجهود المبذولة حالياً بهدف إدارة الموارد البشرية وتنميتها والوارد في استراتيجية البرنامج للموارد البشرية.

46- ولاحظت اللجنة أن التغييرات التي حددها التقرير فيما يتعلق بقرارات التوظيف انطوت على وجود تغيير في الثقافة. ووافقت الإدارة على ذلك وأبرزت الخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ النموذج المنقح للمسار الوظيفي والتوجيهات ذات الصلة، والتي تشمل التحليل المسهب والتشاور وإقناع أصحاب المصلحة.

47- كما لاحظت اللجنة الشواغل المتعلقة بالاستخدام الواسع للاستشاريين. وأوضحت الإدارة أن استخدام الاستشاريين، في المنظمات الممولة من التبرعات، أعطى المرونة اللازمة لتحقيق التوازن بين احتياجات التوظيف والمسؤوليات التعاقدية الطويلة الأجل. كما لاحظت الإدارة أن من المتوقع أن تعالج سياسات المسار الوظيفي المنقحة بعض المسائل التي أثّرت بخصوص استخدام مجموعة داخلية من المرشحين (دائرة التوظيف المغلقة).

48- وفيما يتعلق بتخطيط قوة العمل، أشارت اللجنة إلى أهمية تخطيط الموارد على المستوى المؤسسي ككل. وأوضحت الإدارة أن الانتقال إلى خطة الإدارة المتجددة الثلاثية السنوات سيعزز القدرة على التنبؤ. إضافة لذلك، ستقدم النتائج المستخلصة من مراجعة المهارات معلومات نوعية إضافية تستكمل بها بيانات التوظيف الكمية التي يجري تسجيلها حالياً.

49- إن اللجنة:

- نظرت في تقرير مراجع الحسابات الخارجي ورد الإدارة عليه وأخذت علماً بالتوصيات؛
- لاحظت أنه تم قبول ثلاث عشرة توصية من أصل التوصيات الخمس عشرة وأنه تم قبول توصيتين بصورة جزئية، وأوصت بأن يحث المدير التنفيذي الأمانة على التطبيق الكامل للتوصيات المقبولة وبإبقاء التوصيتين المقبولتين جزئياً قيد الاستعراض؛
- لاحظت أهمية الدور الذي يؤديه الاستشاريون وأقرت بالمخاطر المتأصلة في الاعتماد المفرط على استخدام الخدمات الاستشارية وبالقيود التي يفرضها النموذج التمويلي للبرنامج. وفي هذا الصدد أوصت اللجنة باعتماد نهج ذي طابع استراتيجي وشفاف أشد في التعاقد مع الاستشاريين؛
- شجعت الأمانة على تنفيذ وترويج النظم التي تعظم من تسليم المعلومات عند تبدل الموظفين؛
- لاحظت الحاجة إلى الدمج بين استعراض تقرير إدارة الموارد البشرية مع نتائج التقييم التنظيمي السريع.

تقرير المراجع الخارجي بشأن الاستعداد للطوارئ فيما يتعلق بدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برنامج الأغذية العالمي ورد إدارة البرنامج على التوصيات

50- ناقشت اللجنة تقرير المراجع الخارجي للحسابات عن إدارة الموارد البشرية في برنامج الأغذية العالمي. ويتمثل الهدف الرئيسي من المراجعة في الحصول على ضمان بأن استعداد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للطوارئ والأداء التشغيلي لفريق الدعم السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متوائمان استراتيجياً مع أهداف البرنامج.

51- ولاحظت اللجنة تقديم عشر توصيات إلى الأمانة التي قامت بتحليلها وقبلت قبولاً كاملاً تسعاً منها في حين أنها قبلت توصية واحدة بصورة جزئية. وأبلغت الأمانة اللجنة أن اثنتين من التوصيات نفذتا بالفعل وأن التوصيات الأخرى ستنفذ خلال فترة الأشهر الثلاثة إلى الخمسة القادمة.

52- ولاحظت اللجنة أن فريق الدعم السريع شهد عدداً من التغييرات التشغيلية خلال السنوات الأخيرة وأنه سيستفيد من ربط محدد وشفاف وموثق بين خطة عمله وخطط المشروعات ومؤشرات الأداء الرئيسية فيما يتعلق بخدماته. إضافة لذلك، ونظراً لأن نظام المحاسبة الرسمي لدى البرنامج - ونجز 2 - غير مهياً للتعامل مع نموذج استرداد كامل التكلفة للفريق، فإن الفريق يدير ويتبع موجودات وأنشطة مشروعاته خارج نطاق نظام ونجز 2 في كشوف منفصلة يجري إعدادها باستخدام برنامج إكسل. على أن الأمانة أكدت أن جميع المعاملات المالية تدرج في نظام ونجز الذي يعتبر نظام المحاسبة الرسمي والرئيسي لدى البرنامج وهو يمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

53- ورداً على الأسئلة التي طرحتها اللجنة عن الاستنتاجات المماثلة التي خلص إليها تقرير مراجع الحسابات الخارجي لعام 2005 عن فريق الدعم السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أبرزت الأمانة أنه تحقق الكثير من التقدم منذ ذلك الحين وأن الاحتياجات الحالية إنما ترمي إلى صقل التحسينات المتحققة. من ذلك مثلاً أنه تم وضع مؤشرات الأداء الرئيسية وتوحيد الرسوم والمشتريات.

54- إن اللجنة:

- **نظرت في تقرير مراجع الحسابات الخارجي ورد الإدارة عليه الذي أشار إلى قبول تسع توصيات من التوصيات العشر قبولاً كاملاً وقبول توصية واحدة بصورة جزئية؛**
- **أعربت عن تقديرها لعمل مراجع الحسابات الخارجي وإعداده للتوصيات العشر؛**
- **لاحظت أن الإدارة وضعت إطاراً زمنياً دقيقاً وأنها ستنفذ الحلول لتتبع جميع المسائل المتعلقة بالمشتريات وحساب تكلفة المشروعات؛**
- **أوصت المجلس التنفيذي بأن ينظر بروح إيجابية في تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن الاستعداد للطوارئ فيما يتعلق بدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برنامج الأغذية العالمي ورد الإدارة على التوصيات.**

تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي

55- ناقشت اللجنة التقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي بعد إحاطة قدمتها الأمانة أبرزت فيها التوصيات التي تم تنفيذها وتلك التي بقيت غير منفذة بنهاية عام 2011. ومن أصل التوصيات الاثنتين والعشرين التي لم تنفذ بعد، تعود توصية واحدة لعام 2010 وخمس عشرة توصية لعام 2011 وست توصيات لعام 2012.

56- وذكرت الأمانة أن مراجع الحسابات الخارجي لم يعلق على جميع التوصيات التي اعتبرتها الأمانة مكتملة. وسيجري تناول هذا الاستعراض الذي أجراه مراجع الحسابات الخارجي في الاستعراض نصف السنوي الذي سيبدأ العمل به في عام 2012 وسيقدم رسمياً في التقرير المرحلي السنوي إلى المجلس التنفيذي في عام 2013.

57- إن اللجنة:

- رحبت بالتقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي؛
- لاحظت ما حققه البرنامج من تقدم في تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي التي لم تنفذ بعد؛
- شجعت أمانة البرنامج على التعجيل بتنفيذ التوصيات؛
- أوصت بأن يتضمن التقرير المرحلي ترتيباً من حيث الأولوية وإطاراً زمنياً لتنفيذ التوصيات التي لا يزال تنفيذها جارياً.

تاريخ ومكان انعقاد الدورة الخامسة والأربعين بعد المائة

58- جرى إعلام اللجنة بأن من المقرر أن تنعقد الدورة الخامسة والأربعين بعد المائة في الفترة من 31 مايو/أيار إلى 1 يونيو/حزيران 2012 في روما.

أية مسائل أخرى

59- فيما يتعلق باقتراح الأمانة الذي جرت مناقشته مع مكتب المجلس التنفيذي والمتعلق بتعديل معايير تقديم وثائق المجلس التنفيذي إلى لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والمالية ولجنة مراجعة الحسابات، لاحظ الرئيس وجود حاجة إلى مزيد من المشاورات بين أعضاء لجنة المالية قبل تقديم تعليقها على الموضوع.

الملحق الأول

وثائق للعلم

- تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان الثانية عشرة-4 والثالثة عشرة-4 (ح) من اللائحة العامة) (الوثيقة FC 144/INF/2)